

الفرق بين المُحَكَّم والمتشابه (١)

أنزل الله الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً ، فرسم للخلق العقيدة السليمة والمبادئ القويمة في آيات بيّنات واضحة المعالم ، وذلك من فضل الله على الناس حيث أحكم لهم أصول الدين لتسلم لهم عقائدهم ويتبين لهم الصراط المستقيم ، وتلك الآيات هي أم الكتاب التي لا يقع الاختلاف في فهمها سلامة لوحدة الأمة الإسلامية وصيانة لكيانها : ﴿ كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢) .

وقد تأتى هذه الأصول الدينية في أكثر من موضع بالقرآن مع اختلاف اللَّفْظ والعبارة والأسلوب إلا أن معناها يكون واحداً ، فيشبه بعضها الآخر ويوافقه معنى دون تناقض ، أما ما عدا تلك الأصول من فروع الدين فإن في آياتها من العموم والاشتباه ما يُفسح المجال أمام المجتهدين الراسخين في العلم ، حتى يردوها إلى المُحَكَّم ببناء الفروع على الأصول ، والجزئيات على الكلّيات وإن زاغت بها قلوب أصحاب الهوى - وبهذا الإحكام في الأصول والعموم في الفروع كان الإسلام دين الإنسانية الخالد الذي يكفل لها خير الدنيا والآخرة على مر العصور والأزمان .

* * *

الإحكام العام والتشابه العام

المُحَكَّم لغة : مأخوذ من حكمت الدابة وأحكمت : بمعنى منعت ، والحكم : هو الفصل بين الشئين ، فالحاكم يمنع الظالم ويفصل بين الخصمين ، ويميز بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، ويقال : حكمت السفية وأحكمتها : إذا أخذت على يديه ، وحكمت الدابة وأحكمتها : إذا جعلت لها حكمة : وهي ما أحاط بالحنك

(١) راجع هذا الفصل فيما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية عن المُحَكَّم والمتشابه ، والتأويل في التدمرية وغيرها من رسائله .

(٢) فصلت : ٣

من اللجام لأنها تمنع الفرس عن الاضطراب ، ومنه الحكمة : لأنها تمنع صاحبها عما لا يليق ، وإحكام الشيء : إتقانه ، والمحكم : المتقن .

فإحكام الكلام : إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره ، والرشد من الغي في أوامره ، والمُحَكَّم منه : ما كان كذلك .

وقد وصف الله القرآن كله بأنه مُحَكَّم على هذا المعنى فقال : ﴿ الر ، كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ (١) ، وقال : ﴿ الر ، تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴾ (٢) ، فالقرآن كله مُحَكَّم : أى أنه كلام متقن فصيح يميز بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، وهذا هو الإحكام العام .

والتشابه لغة : مأخوذ من التشابه : وهو أن يشبه أحد الشئين الآخر ، والشبهة : هى ألا يتميز أحد الشئين من الآخر لما بينهما من التشابه عينًا كان أو معنى ، قال تعالى : ﴿ وَأَتُوا بِهِ مُمْتَسِبِينَ ﴾ (٣) أى يشبه بعضه بعضًا لوثًا لا طعمًا وحقيقة ، وقيل : متماثلًا فى الكلام والجودة .

وتشابه الكلام : هو تماثله وتناسبه بحيث يُصَدِّقُ بعضه بعضًا ، وقد وصف الله القرآن كله بأنه متشابه على هذا المعنى فقال : ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ ﴾ (٤) فالقرآن كله متشابه : أى أنه يشبه بعضه بعضًا فى الكمال والجودة ، ويصَدِّقُ بعضه بعضًا فى المعنى ويمثله ، وهذا هو التشابه العام .

وكل من المُحَكَّم والمتشابه بمعناه المطلق المتقدم لا ينافى الآخر ، فالقرآن كله مُحَكَّم بمعنى الإتيان ، وهو متماثل يُصَدِّقُ بعضه بعضًا ، فإن الكلام المُحَكَّم المتقن تتفق معانيه وإن اختلفت ألفاظه ، فإذا أمر القرآن بأمر لم يأمر بنقيضه فى موضع آخر ، وإنما يأمر به أو بنظيره ، وكذلك الشأن فى نواهيته وأخباره ، فلا تضاد فيه ولا اختلاف : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ (٥) .

* * *

(٣) البقرة : ٢٥

(٢) يونس : ١

(١) هود : ١

(٥) النساء : ٨٢

(٤) الزمر : ٢٣

الإحكام الخاص والتشابه الخاص

وهناك إحكام خاص وتشابه خاص ذكرهما الله في قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ (١) وفي معناهما وقع الاختلاف على أقوال أهمها :

(أ) المحكم : ما عُرِفَ المراد منه ، والمتشابه : ما استأثر الله بعلمه .

(ب) المحكم : ما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً ، والمتشابه : ما احتمل أوجهاً .

(ج) المحكم : ما لا استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان ، والمتشابه : ما لا يستقل

بنفسه واحتاج إلى بيان برده إلى غيره .

ويمثلون للمحكم في القرآن بناسخه وحلاله وحرامه وحدوده وفرائضه ووعدته

ووعيده ، وللمتشابه ، بمنسوخه وكيفيات أسماء الله وصفاته التي في قوله :

﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا

وَجْهَهُ ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ

فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ (٦) ، وقوله : ﴿ وَعَظَبَ اللَّهُ

عَلَيْهِمْ ﴾ (٧) ، وقوله : ﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ (٨) وقوله : ﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ

اللَّهُ ﴾ (٩) ، إلى غير ذلك ، وأوائل السور المفتحة بحروف المعجم وحقائق اليوم

الآخر وعلم الساعة .

* * *

(٣) القصص : ٨٨

(٢) طه : ٥

(١) آل عمران : ٧

(٦) الفجر : ٢٢

(٥) الأنعام : ١٨

(٤) الفتح : ١٠

(٩) آل عمران : ٣١

(٨) البينة : ٨

(٧) الفتح : ٦

الاختلاف فى معرفة المتشابه

وكما وقع الاختلاف فى معنى كل من المحكم والمتشابه الخاصين وقع الاختلاف فى إمكان معرفة المتشابه ، ومنشأ هذا الاختلاف اختلافهم فى الوقف فى قوله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ هل هو مبتدأ خيره ﴿ يَقُولُونَ ﴾ والواو للاستئناف ، والوقف على قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ؟ أو هو معطوف و ﴿ يَقُولُونَ ﴾ حال ، والوقف على قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ .

فذهب إلى الأول (الاستئناف) طائفة منهم أبى بن كعب وابن مسعود وابن عباس وغيرهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، مستدلين بمثل ما رواه الحاكم فى مستدركه عن ابن عباس أنه كان يقرأ : « وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون فى العلم أمنا به » .

وبقراءة ابن مسعود : « وإن تأويله إلا عند الله والراسخون فى العلم يقولون أمنا به » .

وبما دلت عليه الآية من ذم متبعي المتشابه ووصفهم بالزيف وابتغاء الفتنة .

وعن عائشة قالت : تلا رسول الله ﷺ هذه الآية : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ ﴾ (١) ... إلى قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الْأَنْبِيَاءُ ﴾ (٢) قال رسول الله ﷺ : « فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمي الله فاحذرهم » (٣) .

وذهب إلى الرأى الثانى (العطف) طائفة على رأسهم مجاهد ، فقد أخرج عبد ابن حميد عن مجاهد فى قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ قال : « يعلمون تأويله ويقولون : أمنا به » ، واختار هذا القول النووى ، فقال فى شرح مسلم : إنه الأصح لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته « (٤) .

* * *

(٢) آل عمران : ٧

(٤) الإتيقان (٣ / ٢) .

(١) آل عمران : ٧

(٣) أخرجه البخارى ومسلم وغيرهما .

التوفيق بين الرأيين بفهم معنى التأويل

بالرجوع إلى معنى « التأويل » يتبين أنه لا منافاة بين الرأيين ، فإن لفظ التأويل ورد لثلاثة معان

الأول : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجع إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به ، وهذا هو اصطلاح أكثر المتأخرين .

الثانى : التأويل بمعنى التفسير ، فهو الكلام الذى يفسر به اللفظ حتى يفهم معناه .

الثالث : التأويل : هو الحقيقة التى يؤول إليها الكلام ، فتأويل ما أخبر الله به عن ذاته وصفاته هو حقيقة ذاته المقدسة وما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به عن اليوم الآخر هو نفسه ما يكون فى اليوم الآخر ، وعلى هذا المعنى جاء قول عائشة : « كان رسول الله ﷺ يقول فى ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك ، اللهم اغفر لى » يتأول القرآن » ، تعنى قوله تعالى : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ، إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ (١) .

فالذين يقولون بالوقف على قوله : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ (٢) ويجعلون : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ (٢) استثناءً ، إنما عنوا بذلك التأويل بالمعنى الثالث ، أى الحقيقة التى يؤول إليها الكلام ، فحقيقة ذات الله وكنهها وكيفية أسمائه وصفاته وحقيقة المعاد لا يعلمها إلا الله .

والذين يقولون بالوقف على قوله : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ على أن الواو للعطف وليست للاستثناء ، إنما عنوا بذلك التأويل بالمعنى الثانى أى التفسير ، ومجاهد إمام المفسرين ، قال الثورى فيه : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به ، فإذا ذُكر أنه يعلم تأويل المتشابه فالمراد به أنه يعرف تفسيره .

وبهذا يتضح أنه لا منافاة بين المذهبين فى النهاية ، وإنما الزمر يرجع إلى الاختلاف فى معنى التأويل .

(١) رواه البخارى ومسلم - (والآية من سورة النصر : ٣) .

(٢) آل عمران : ٧

ففى القرآن ألفاظ متشابهة تشبه معانيها ما نعلمه فى الدنيا ، ولكن الحقيقة ليست كالحقيقة ، فأسماء الله وصفاته وإن كان بينها وبين أسماء العباد وصفاتهم تشابه فى اللفظ والمعنى الكلى إلا أن حقيقة الخالق وصفاته ليست كحقيقة المخلوق وصفاته ، والعلماء المحققون يفهمون معانيها ويميزون الفرق بينها ، وأما نفس الحقيقة فهى من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله ، ولهذا لما سُئِلَ مالك وغيره من السلف عن قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (١) قالوا : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » وكذلك قال ربعة بن عبد الرحمن شيخ مالك قبله : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، ومن الله البيان ، وعلى الرسول البلاغ ، وعلينا الإيمان » ، فبين أن الاستواء معلوم ، وأن كيفية ذلك مجهولة .

وكذلك الشأن بالنسبة إلى إخبار الله عن اليوم الآخر ، ففيها ألفاظ تشبه معانيها ما هو معروف لدينا إلا أن الحقيقة غير الحقيقة ، ففي الآخرة ميزان ، وجنة ونار ، وفي الجنة : ﴿ أَنهَارٌ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ ، وَأَنهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرَ طَعْمُهُ ، وَأَنهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ ، وَأَنهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى ﴾ (٢) . ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ * وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ * وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ * وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾ (٣) .. وذلك نعلمه ونؤمن به ، ونذكر أن الغائب أعظم من الشاهد ، وما فى الآخرة يمتاز عما فى الدنيا ، ولكن حقيقة هذا الامتياز غير معلومة لنا ، وهى من التأويل الذى لا يعلمه إلا الله .

* * *

التأويل المذموم

والتأويل المذموم بمعنى : صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح للدليل يقترب به ، إنما لجأ إليه كثير من المتأخرين مبالغة منهم فى تنزيه الله تعالى عن مماثلته للمخلوقين كما يزعمون ، وهذا زعم باطل أوقعهم فى مثل ما هربوا

(٣) الغاشية : ١٣ - ١٦

(٢) محمد : ١٥

(١) طه : ٥

منه أو أشد ، فهم حين يؤولون اليد بالقدرة مثلاً إنما قصدوا الفرار من أن يثبتوا
للخالق يداً لأن للمخلوقين يداً ، فاشتبه عليهم لفظ اليد فأولوها بالقدرة ، وذلك
تناقض منهم ، لأنهم يلزمهم فى المعنى الذى أثبتوه نظير ما زعموا أنه يلزم فى المعنى
الذى نفوه ، لأن العباد لهم قدرة أيضاً ، فإن كان ما أثبتوه من القدرة حقاً ممكناً كان
إثبات اليد لله حقاً ممكناً أيضاً ، وإن كان إثبات اليد باطلاً ممتنعاً لما يلزمه من التشبيه
فى زعمهم كان إثبات القدرة باطلاً ممتنعاً كذلك ، فلا يجوز أن يقال : إن هذا
اللفظ مؤولٌ بمعنى أنه مصروف عن الاحتمال الراجع إلى الاحتمال المرجوح .
وما جاء عن أئمة السلف وغيرهم من ذم للمتأولين إنما هو لمثل هؤلاء الذين
تأولوا ما يشتبه عليهم معناه على غير تأويله وإن كان لا يشتبه على غيرهم .

* * *